

دروس في علم الأصول

[47] مقدار ما يثبت بدليل الحجة: وكلما كان الطريق حجة ثبت به مدلوله المطابقي، واما المدلول الالتزامي فيثبت في حالتين بدون شك وهما: أولاً: فيما إذا كان الدليل قطعياً. وثانياً: فيما إذا كان الدليل على الحجة يرتب الحجة على عنوان ينطبق على الدلالة المطابقة والدلالة الالتزامية على السواء، كما إذا قام الدليل على حجة عنوان الخبر وقلنا: إن كلا من الدلالة المطابقة والدلالة الالتزامية مصداق لهذا العنوان. واما في غير هاتين الحالتين فقد يقع الاشكال، كما في الظهور العرفي الذي قام الدليل على حجته، فانه ليس قطعياً، كما ان دلالة الالتزامية ليست ظهوراً عرفياً. فقد يقال: إن امثال دليل حجة الظهور لا تقتضي بنفسها الا اثبات المدلول المطابقي ما لم تقم قرينة خاصة على اسراء الحجة إلى الدلالات الالتزامية ايضاً. ولكن المعروف بين العلماء التفصيل بين الامارات والاصول، فكل ما قام دليل على حجته من باب الا مارية ثبتت به مدلولاته الالتزامية ايضاً، ويقال حينئذ: إن مثبتاته حجة، وكل ما قام دليل على حجته بوصفه اصلاً عملياً فلا يكون مثبتاته حجة، بل لا يتعدى فيه من اثبات المدلول المطابقي الا إذا قامت قرينة خاصة في دليل الحجة على ذلك. وقد فسر المحقق النائيني ذلك - على ما تبناه من مسلك جعل الطريقة في الامارات - بان دليل الحجة يجعل الامارة علماً فيترتب على ذلك كل آثار العلم، ومن الواضح ان من شؤون العلم بنشئ العلم بلوازمه، ولكن ادلة الحجة في باب الاصول ليس مفادها إلا التعبد بالجري العملي على وفق الاصل، فيتحدد الجري بمقدار مؤدي الاصل، ولا يشمل الجري العملي على طبق اللوازم الا مع قيام قرينة.
